

Distr.: General
22 July 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٠/٦٧، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يطلع جميع الدول الأعضاء على هذا القرار وأن يواصل جمع ما لديها من آراء ومعلومات بشأن ما يترتب على التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد من تبعات وآثار سلبية في سكانها وأن يقدم تقريرا تحليليا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. ويتضمن هذا التقرير موجزا وتحليلا لبيانات وردت من حكومات الأردن وإكوادور والبرازيل وبيلاروس والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وكولومبيا ولبنان ومصر.

* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220813 220813 13-41022 (A)



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.
٧	ثالثا - تحليل واستنتاجات

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٧٠/٦٧ أن يطلع جميع الدول الأعضاء على هذا القرار وأن يواصل جمع ما لديها من آراء ومعلومات بشأن ما يترتب على التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد من تبعات وآثار سلبية في سكانها وأن يقدم تقريرا تحليليا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وكررت في الوقت نفسه مرة أخرى تأكيد ضرورة تسليط الضوء على التدابير العملية والوقائية في هذا الصدد.

٢ - وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان طلب معلومات إلى جميع البعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف وإلى المنظمات الدولية الأخرى التي تتخذ من جنيف مقرا لها. وحتى ٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، وردت ردود من حكومات الأردن وإكوادور والبرازيل وبيلاروس والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وكولومبيا ولبنان ومصر.

ثانيا - المعلومات الواردة من الدول الأعضاء

بيلاروس

٣ - ذكرت حكومة بيلاروس أنها تؤيد كل التأييد قرار الجمعية العامة ١٧٠/٦٧ وترى أن تطبيق تدابير قسرية متخذة من جانب واحد ذات طابع اقتصادي أو سياسي أو من أي نوع آخر أمر غير مقبول. وتعتقد بيلاروس أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تتعارض مع معايير القانون الدولي وتنشئ حواجز تجارية مصطنعة. وترى أن اعتماد موقف سلمي بشأن مسألة التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد قد يؤدي إلى عواقب سلبية، حيث ستستخدم البلدان هذه التدابير لتعزيز مصالحها السياسية والاقتصادية. وتدين أيضا حكومة بيلاروس سياسات فرض الجزاءات غير القانونية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والتي تتعدى على حقوق مختلف الأمم، بما في ذلك حقوقها هي نفسها. وبتطبيق تدابير قسرية متخذة من جانب واحد على بيلاروس، انتهكت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وثيقة هلسنكي النهائية، التي وافقتا بموجبها على الامتناع عن أي عمل من أعمال القسر الاقتصادي تحت أي ظرف من الظروف.

٤ - وتؤكد بيلاروس أن الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يجب أن تتخذ موقفا قويا ضد التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد وأن تطالب بقوة بإلغائها من جانب الحكومات التي تطبقها. وتؤيد فكرة إنشاء آلية خاصة لرصد التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، وهو ما يمكن تنفيذه، مثلا، عن طريق ولاية في إطار

إجراءات خاصة. وقد لقيت هذه الفكرة صدى إيجابيا في الحلقة الدراسية التي نظمها المكتب في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ومن المهم أيضا إنشاء نظام عقابي تتحمل في إطاره البلدان التي تنفذ تدابير قسرية من جانب واحد مسؤولية تتمثل في دفع تعويضات للطرف المتضرر. وتؤيد بيلاروس تأييدا تاما اتخاذ الأمم المتحدة سنويا قرارها المعنون "حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد" وتعتقد أنه على البلدان التي صوتت ضده إعادة النظر في نهجها.

البرازيل

٥ - ذكرت حكومة البرازيل أنها تشعر بالقلق إزاء تزايد اللجوء إلى التدابير القسرية من جانب واحد بوصفها أداة للسياسة الدولية. وترى البرازيل أن تطبيق هذه التدابير ينتهك أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تقتضي إذنا من مجلس الأمن لفرض وقف كامل أو جزئي للعلاقات الاقتصادية. ولدى حكومة البرازيل أيضا تحفظات في ما يتعلق بفعالية التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد والآثار الإنسانية المدمرة التي تخلفها على السكان المدنيين، مثلا في العراق وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية. وأبرزت البرازيل الحالة المتكررة المتسمة بالتناقض التي يكون فيها في كثير من الأحيان الأشخاص الأكثر تضررا من تطبيق التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد في سياق تعزيز حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي هم المدنيون أنفسهم الذين من المفترض أن تحميهم تلك التدابير.

٦ - ويساور حكومة البرازيل القلق أيضا من تزايد عدم النظر إلى التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد بوصفها وسيلة لتحقيق غاية، بل بوصفها غاية في حد ذاتها. وعلى هذا النحو، تسير التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد نحو الارتباط بتأكيد "أخلاقيات عقابية" فاسدة، وليس بتعزيز القانون الدولي. وفي السياق الحالي الذي يشهد تحديات معقدة تواجه السلام والأمن الدوليين، تؤكد البرازيل أنه من الأساسي للمجتمع الدولي أن يجدد التزامه بمنع نشوب النزاعات، واتباع الدبلوماسية والوساطة والوسائل السلمية الأخرى. وأكدت حكومة البرازيل أنه عن طريق الحلول السياسية والدبلوماسية ستكون الدول قادرة على وضع الترتيبات السياسية المشروعة والمستدامة اللازمة لتحقيق السلام الدائم والتمتع الكامل بحقوق الإنسان. وخلصت البرازيل إلى أنه في الحالة الاستثنائية التي تعتبر فيها التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد ضرورية، يجب دائما أن يأذن بها مجلس الأمن، بما أن أعضائه ملزمون بعدم استخدامها إلا كملاذ أخير، عند استنفاد الوسائل السياسية والدبلوماسية بالكامل.

كولومبيا

٧ - تعارض حكومة كولومبيا تطبيق التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، لأنها ترى أن هذه التدابير تشكل وسيلة ضغط غير مناسبة. وتؤكد كولومبيا أنها تحترم مبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك مبدأ السيادة ومبدأ تقرير المصير للشعوب. وجرت العادة أن تعارض كولومبيا استخدام أساليب الضغط والجزاءات. ففي رأيها، يجب إعطاء الأولوية للتعاون الدولي بوصفه وسيلة لحفز وتعزيز التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وليس لفرض الجزاءات.

إكوادور

٨ - ذكرت حكومة إكوادور أنها تعارض استخدام التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، لأنها تتنافى ومبادئها الدستورية وتقوض كفاءة التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وبدلاً من ذلك، أوصت إكوادور باعتماد تدابير وقائية لنفادي تنفيذ التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد بهدف الحصول على علاقات متوازنة بين البلدان. ومن أمثلة هذه التدابير الوقائية، قدمت حكومة إكوادور خطتها الوطنية للمعيشة الطيبة (*Plan Nacional para Buen Vivir*). وهدف الخطة هو ضمان السيادة والسلام وتعزيز الاندماج الاستراتيجي في العالم، فضلاً عن تحقيق تكامل أمريكا اللاتينية. وأكدت إكوادور التزامها ودعمها لتنمية حقوق الإنسان ومعارضتها لتطبيق التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد لأنها تتنافى ومبدأ السيادة.

مصر

٩ - اعترضت الحكومة المصرية لعدة أسباب على فرض تدابير اقتصادية من جانب واحد بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فأولاً، تشكل هذه التدابير خرقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولقواعد القانون الدولي، وهي تنتهك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. ويخلف فرض تدابير اقتصادية من جانب واحد آثاراً ضارة على القطاعات الاقتصادية الحيوية في البلدان المتضررة، بما في ذلك المالية والمصارف والسياحة. ولها أثر سلبي على رفاه سكان البلدان المتضررة وتنميتهم الاقتصادية الاجتماعية. ولها أثر سلبي مباشر على الصحة والتغذية ونوعية المياه والتعليم والثقافة. وترى مصر أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تعرض لخطر كبير التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مما يزيد من معاناة الناس الذين يعيشون في الدول المتضررة.

العراق

١٠ - ذكرت حكومة العراق أن تنفيذ التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد يخلف أثرا سلبيا مباشرا على ضمان حقوق الإنسان الفردية في البلدان النامية. ويرى العراق أن الاعتراف بحقوق الإنسان وارد بوضوح في النصوص القانونية ويجب أن يوضع موضع التنفيذ بشكل ملموس. غير أنه، في الواقع، بعض البلدان القوية لا تحترم حقوق الإنسان الفردية. وأبرزت حكومة العراق أن تطبيق بعض الدول تدابير قسرية متخذة من جانب واحد على دول أخرى يعكس درجة الاحترام التي تكنه تلك الدول. وأكد العراق أن لتلك التدابير آثارا ضارة على تنمية البلدان، بما في ذلك في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية وفي التنمية البشرية. وترى حكومة العراق أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تشكل عقبة رئيسية أمام تطور الدولة، سواء في ما يتعلق بالأبعاد الخارجية أو الداخلية. وتؤدي هذه التدابير إلى زيادة الفقر والفساد، وتدهور وضع المرأة، وانخفاض مستوى التعليم، وتدهور الوضع الأمني في البلد المتضرر. وذكر العراق أن الحق في التنمية مكفول بموجب دستوره وغيره من الوثائق القانونية.

الأردن

١١ - ذكرت حكومة الأردن أن دستور الأردن يكرس حماية حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والمدنية. وأكد الأردن أيضا أنه اتخذ خطوات لحماية حقوق المرأة والطفل والأقليات، والحق في التنمية، بما في ذلك حرية التجارة والتبادل الاقتصادي. ويساور الأردن القلق من استخدام التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، لأنها تتعارض بشكل مباشر مع تلك الحقوق.

لبنان

١٢ - ذكرت حكومة لبنان أنها تحترم حقوق الإنسان المدرجة في دستورها. غير أن لبنان ذكر أن الحروب أدت إلى تقليل أمن حدوده وسيادته، وأن سكان لبنان تعرضوا للتهديد من جراء تلك الحروب.

السودان

١٣ - ذكرت حكومة السودان أن للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد آثار ضارة طويلة الأجل على حقوق الإنسان للسكان السودانيين، وكذلك على التنمية الاقتصادية للبلد. وأبرز السودان أنه بسبب الحصار المفروض من الولايات المتحدة الذي يخنق البلد في

المجال الاقتصادي، تقوض استقراره المالي وتوقفت مبادلاته التجارية الطويلة الأجل مع جميع البلدان الغربية. وبسبب غياب المبادلات والأنشطة الاقتصادية، من المستحيل على السودان أن يكفل الحق في الحصول على الأغذية والاحتياجات الأساسية لسكانه. ونتيجة لتراجع وغياب الاستثمارات في السودان وزيادة ديونه، فقد أصبح يعتبر من بين البلدان المثقلة بالديون. وتترتب على ذلك انعكاسات كبرى في عدة قطاعات، بما في ذلك في اقتصاده ووسائله للنقل، وفي الطبيعة والأحياء البرية في البلد.

الجمهورية العربية السورية

١٤ - تُعرّف حكومة الجمهورية العربية السورية التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد بأنها أداة سياسية تستخدمها القوى الأجنبية لممارسة الضغط السياسي على بلد آخر والتسبب في تغيير داخلي فيه. غير أن هذه التدابير تشكل انتهاكا للمادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تشدد على أهمية الاستقرار في العلاقات الدولية. والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد ووسائل تدخّل تضر بسلامة التعاون واستقراره بين البلدان. وهي تشكل انتهاكا للحق في التنمية والحق في الحصول على الرعاية الصحية والأدوية. ومع أنه لم يكن للجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١٠ أي ديون خارجية، فإنها تواجه الآن تضخما كبيرا في ما يتعلق بأسعار الغذاء والغاز والنفط والموارد الطبيعية الأخرى. ونتيجة للحظر وتجميد الأصول، زادت البطالة، وتفاقم نقص وسائل النقل، وانخفض الإنتاج الداخلي إلى حد كبير.

ثالثا - تحليل واستنتاجات

١٥ - رفضت جميع الدول الأعضاء المجيبة استخدام التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد. وذكر عدة مجيبين أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تخالف المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك السيادة، وتقدير المصير للشعوب، والديساتير الوطنية للدول. وشددت عدة دول على أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تمثل رفضا للتعاون السليم والمستقر والدبلوماسية والحوار، بوصفها أنسب وسائل تسوية المنازعات الدولية. ولاحظت أن التدابير القسرية تُستخدم كأداة لممارسة الضغط السياسي أو الاقتصادي على البلدان التي لديها آراء معارضة. وأكد المجيبون أهمية احترام معايير ومبادئ القانون الدولي الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين وتهيئة وإدامة العلاقات الودية بين البلدان، مع تعزيز وحماية حقوق الإنسان في نفس الوقت.

١٦ - وترى عدة دول أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تمنع البلدان من ممارسة حقها في اتخاذ القرار والإعراب عن إرادتها بحرية، مما يشكل عقبات كبرى أمام تنمية اقتصاداتها وضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان لشعوبها. وأشار المجييون إلى أن لتلك التدابير آثار سلبية مباشرة على الاقتصاد وعلى التمتع الكامل بحقوق الإنسان للمدنيين في البلدان المستهدفة. وتطرح التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تحديات أمام إعمال حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في التنمية والصحة والغذاء، وتعرض رفاه الإنسان للخطر. وجرت الإشارة إلى أن التدخل في التجارة الحرة يقع على حساب الفئات الضعيفة من السكان في البلدان النامية، بما في ذلك النساء والأطفال والمراهقون وكبار السن.

١٧ - وأوصى عدد من المجييين باتخاذ إجراءات ضد استخدام الضغط والجزاءات في شكل تدابير قسرية متخذة من جانب واحد. وشددوا على ضرورة اتخاذ إجراءات لمعالجة الآثار السلبية للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد. وأكد المجييون أن الأمم المتحدة يجب أن تتخذ موقفا قويا ضد التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد وأن تطالب بإلغائها. وأعرب عن بعض التأييد لإقامة نظام عقابي ضد من يعتمد التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، وإنشاء آلية لرصد هذه التدابير، ربما عن طريق ولاية في إطار إجراءات خاصة.